

خرفة الرياض

Riyadh Chamber



2016\1437

www.riyadhchamber.org.sa

مؤشر ثقة المستهلكين بمدينة الرياض

إعداد

مركز دراية للدراسات والمعلومات
إدارة استطلاع الرأي

تنفيذ

إدارة التسويق

مقدمة

تحرص غرفة الرياض ممثلة بإدارة استطلاع الرأي في السعي لإحداث نقلة نوعية في مجال توفير البيانات والمؤشرات والإصدارات الإحصائية الموثقة والمحدثة من خلال أحدث المنهجيات والأسس العلمية، وقد دأبت غرفة الرياض على تنويع وتطوير منتجاتها ودراساتها لتشمل كافة المجالات الاقتصادية ولتخدم رجال وسيدات الأعمال والمستثمرين والباحثين ومنتخذي القرارات في كل من القطاع العام والخاص.

ودائماً ما تُعبر استطلاعات الرأي عن الاتجاهات الواقعية، فهي تعد بمثابة تنبيه مستمر لرجال الأعمال ومنتخذي القرار عما إذا كانت سياساتهم تسير في الطريق الصحيح أم عكس ذلك، علاوة على ما تستخدمه هذه الاستطلاعات من أدوات وآليات في جمع البيانات وتحديد عينات تمثل شرائح المجتمع المختلفة لتصل بنتائجها لأقرب درجة من الواقعية والفاعلية.

وفي هذا السياق فقد شرعت إدارة استطلاع الرأي بغرفة الرياض في إطلاق مؤشر ثقة المستهلكين بمدينة الرياض، والذي يستخدم عالمياً في متابعة مدى التغيير في الاتجاهات الاقتصادية في الأجل القريب عبر تتبع آراء المستهلكين الذين يمثلون الوحدات الأساسية في المجتمع، كما أن هذا المؤشر له تأثير كبير على اتجاهات أسواق المال وقرارات المستثمرين في غالبية الدول، فمثلاً إذا كان المستهلكون إيجابيين بشأن الاقتصاد ومستويات الدخل لديهم تعتبر كافية، فإنهم سيميلون لإنفاق المزيد على السلع والخدمات المختلفة، وهذا بدوره سيدفع الأعمال التجارية للتوسع ويزيد من حالة الانتعاش الاقتصادي في المجتمع، ويتوقع بداية أن يقاس هذا المؤشر بصورة دورية كل ستة أشهر.

وبهذه المناسبة تقدم غرفة الرياض الشكر الجزيل لأرباب الأسر التي تضمنتها عينة المسح الذين كان لتعاونهم أكبر الأثر بعد توفيق الله تعالى في إنجاح هذا المؤشر.

أهداف مؤشر ثقة المستهلكين بمدينة الرياض

يمكن تلخيص الأهداف الرئيسية لإعداد مؤشر ثقة المستهلكين بمدينة الرياض فيما يلي:

(١) يستخدم على نطاق واسع كمؤشر لمتابعة مدى التغيير في الاتجاهات الاقتصادية.

(٢) التعرف على آراء المستهلكين بمدينة الرياض وتوقعاتهم المستقبلية بخصوص الأوضاع المالية والاقتصادية الحالية والمتوقعة، وإمكاناتهم في الشراء والاستثمار، وفرص التوظيف.

(٣) وسيلة إحصائية لقياس التغيير في قيمة مؤشر ثقة المستهلكين بمدينة الرياض بين فترة وأخرى.

(٤) توضيح اتجاه ومقدار التغيير في سياسات وتوقعات المستهلكين الداخلة في تركيب مؤشر ثقة المستهلكين بمدينة الرياض، مما يوفر مؤشرات كمية تبنى عليها قرارات وإجراءات رجال الأعمال ومنتخذي القرار.



منهجية إعداد مؤشر ثقة المستهلكين بمدينة الرياض

تم تصميم المنهجية استرشاداً بالدراسات والأساليب الدولية في إعداد المؤشرات التي تعتمد على استطلاعات الرأي وبهدف زيادة جودة البيانات وتمثيلها لمؤشر ثقة المستهلكين بمدينة الرياض.

١) مرجعية مؤشر ثقة المستهلكين بمدينة الرياض:

يعتمد بناء المؤشر على أسلوب التحليل الكمي والإحصائي للبيانات المتوافرة من خلال استطلاع رأي المستهلكين بالإضافة إلى إجراء بعض المقارنات لقياس توجه النمو الاقتصادي المتوقع، واستخدام الأرقام القياسية لتحديد التغير في قيمة المؤشر.

٢) عينة البحث:

تم استخدام أسلوب العينة العشوائية البسيطة في تحديد عينة البحث، وقد روعي عند تحديد العينة أن تحقق الأهداف الرئيسة من المسح على مستوى مدينة الرياض، وللحصول على تقديرات ذات كفاءة وفاعلية عالية، تم تقسيم عينة البحث إلى أجزاء غير متداخلة تتصف بالتجانس النسبي في وحداتها، وبحيث تسحب عينة عشوائية من كل جزء بشكل مستقل، وفي النهاية تدمج كافة وحدات المعاينة المسحوبة لتشكيل العينة الكلية.



(٣) تصميم واختيار حجم العينة:

في ضوء أن هذا الاستطلاع هو الاستطلاع التجريبي الأول لمؤشر ثقة المستهلكين وهو مطبق فقط على مدينة الرياض، فقد تم تصميم واختيار حجم عينة تمثل المجتمع في ضوء أن حجم العينة الصغير مقبول في الدراسات الاستطلاعية، حيث أنه يمكن تحمل هامش كبير نسبياً من الخطأ في النتائج، خصوصاً وأن وحدات المجتمع متجانسة، وقد تم استخدام معادلة Kergcie & Morgan لتحديد حجم العينة، وذلك كما يلي:

$$N = \{X^2 np(1-p) / d^2(n-1)\} + X^2 p (1-P)$$

- حيث أن :
- N حجم العينة المطلوب
- n حجم مجتمع الدراسة (يقدر بنحو ٦ ملايين نسمة بمدينة الرياض)
- P مؤشر السكان (لعدم معرفته تم استخدام أكبر نسبة ممكنة 0.٠٥%)
- d نسبة الخطأ الذي يمكن التجاوز عنه وأكبر قيمة له (0.٠٥)، وقد تم افتراضه بنحو ٠.٠٤٣ لكبر حجم العينة
- X^2 قيمة كاي² لدرجة حرية واحدة (٣,٨٤١) عند مستوى ثقة (٠,٩٥)

وفي ضوء هذه الاعتبارات، فقد تم تقدير حجم عينة عشوائية لاستطلاع آرائهم من ٥٠٠ مواطن ومواطنة من أصحاب الأسر ممن تعدوا ١٨ سنة (وباعتبارهم ممثلين لأسرهم) من كافة أحياء ومناطق مدينة الرياض، وقد تم تقسيم العينة على أحياء مدينة الرياض بشكل متناسق تتضمن شمال ووسط وشرق وغرب وجنوب مدينة الرياض، وتم التركيز على أن تكون مفردات العينة ممن يعملون في القطاع الحكومي أو القطاع الخاص أو أصحاب الأعمال، وأن تكون غير متحيزة، وأن يتم جمعها من أماكن يمكن الرجوع فيها مرة أخرى لمفردة العينة، ولأن العينة تظل محدودة، فإن الدقة والصدق في الإلقاء بالمعلومات، وتصميم الأسئلة بشكل صحيح، يؤثر إلى حد كبير في النتائج التي تم استخلاصها.

وتجدر الإشارة إلى أن بعض الأبحاث والدراسات المختلفة في هذا المجال تتشابه



في حجم عينتها مع ما تم التوصل إليه (مؤشر ثقة المستهلك في الولايات المتحدة الأمريكية والذي تعده جامعة ميشيغان ويبلغ حجم العينة فيه ٥٠٠ من الأسر في الولايات المتحدة الأمريكية، مؤشر ثقة المستهلك في الكويت الذي تصدره شركة «آراء للبحوث والاستشارات» ويبلغ حجم العينة فيه ٥٠٠ فرد).

٤) تصميم استبانة استطلاع الرأي:

تم إعداد الأسئلة الخاصة بهذا الاستطلاع بإتباع منهجية علمية مستخدمة عالمياً في مثل هذه الاستطلاعات، بحيث تضمنت خمسة أقسام رئيسة على النحو التالي :

- **القسم الأول:** يتعلق بالمعلومات الشخصية والمهنية لمفردات العينة، وتمثلت بياناته في العمر، والجنسية والمستوى التعليمي، والحالة الوظيفية، والدخل الشهري.

- **القسم الثاني:** يتعلق بالوضع المالي للأسرة، ويتضمن أسئلة عامة حول الأوضاع المالية للأسرة وتوجهاتها خلال العام ٢٠١٥م مقارنة مع العام ٢٠١٤م، وتوقعاته للمستقبل.

- **القسم الثالث:** يتعلق بالناحية المعيشية للأسرة، ويتضمن أسئلة حول مستوى أسعار السلع والخدمات، ومستوى إنفاق وتكاليف المعيشة للأسرة الحالي والمتوقع، وأوجه هذا الإنفاق، وأيضاً مستوى إمداد الأسرة الحالي والمتوقع.

- **القسم الرابع:** يتعلق بالحالة الوظيفية، ويتضمن أسئلة حول تقييم الفرص الوظيفية المتاحة الحالية والمتوقعة، ومدى الرضا عن العمل وتحسن بيئة العمل.

- **القسم الخامس:** يتعلق بالوضع الاقتصادي للدولة، ويتضمن أسئلة حول تقييم

لوضع الاقتصادي الحالي والمتوقع، ومدى تشجيعه على بداية عمل تجاري حر أو التعامل بالاسهم والاصول المالية والعقارات، كما يتضمن أسئلة حول تقييم مستوى الخدمات الحكومية ودورها في خدمة المواطنين وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وتشكل الأسئلة حول الأوضاع الراهنة نحو ٤٠٪ من الاستبيان، وتوقعات الظروف المستقبلية تشكل نحو ٦٠٪ المتبقية.

٥) جمع البيانات:

تم استخدام المقابلات الشخصية ووسائل التواصل الالكتروني في تجميع بيانات ونتائج هذا الاستطلاع، وتم مراعاة إمكانية التواصل مرة أخرى مع مفردات العينة بحيث يمكن إجراء الاستطلاع بشكل دوري لذات العينة، كما تم استخدام برنامج GPS لتحديد أماكن مفردات العينة المستهدفة، وذلك حتى يمكن رصد التطورات التي قد تظهر في قيمة المؤشر بشكل أكثر دقة ومصداقية.

٦) إدخال البيانات:

تم إدخال البيانات بعد جمعها، باستخدام برنامج خاص على أجهزة الحاسب الآلي للغرفة، واتباع الضوابط اللازمة لعملية الإدخال.

٧) الاختبارات الإحصائية:

تم إخضاع البيانات التي تم تجميعها لاختبار الصدق واختبار المنطقية (Validity test) وكذلك اختبار الثبات (Reliability test) والتوزيع الطبيعي للعينة للوصول إلى عينة ممثلة للمجتمع، وبحيث يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرار.

ومن ثم تم تبويب البيانات التي تم جمعها في استطلاع الرأي على شكل جداول إحصائية كما تم تمثيل بعض الجداول في شكل رسوم بيانية لمزيد من الإيضاح لنتائج التحليل، وقد استند تقرير الإصدار الأول لمؤشر ثقة المستهلكين بمدينة الرياض على المنهج الوصفي في التحليل إلى جانب استخدام بعض المؤشرات الإحصائية مثل التكرارات والنسب المئوية والأوزان النسبية المرجحة ومعادلات الانحدار لتوضيح العلاقات التبادلية بين بعض البيانات.

٨ حساب قيمة مؤشر ثقة المستهلكين بمدينة الرياض:

بناء على البيانات التي تم تجميعها من خلال استطلاع الرأي، فإن مؤشر ثقة المستهلك المركب سوف يتكون من **المؤشرات الفرعية** التالية:

- الوضع المالي للأسرة بوزن ترجيحي ٢٥٪ من قيمة المؤشر.
- الحالة المعيشية للأسرة بوزن ترجيحي ٢٥٪ من قيمة المؤشر.
- الحالة الوظيفية بوزن ترجيحي ٢٥٪ من قيمة المؤشر.
- الوضع الاقتصادي للدولة بوزن ترجيحي ٢٥٪ من قيمة المؤشر.

ولحساب قيمة المؤشر، تم اتباع الخطوات التالية:

أ- حساب الرقم القياسي لكل مؤشر فرعي من خلال:

- حساب الأهمية النسبية لكل سؤال ضمن المؤشر الفرعي باستخدام الأوزان النسبية المرجحة في هذا الشأن بإعطاء وزن ترتيبي أعلى طبقاً لدرجة التأثير أو التقييم الوارد في استطلاع الرأي.
- حساب قيمة المؤشر الفرعي المستخلص بإعطاء أوزان ترجيحية للأسئلة المكونة للمؤشر الفرعي وضربها في الأهمية النسبية لكل سؤال (وزن ترجيحي أعلى للإجابات التي تدل على التوسع في النشاط الاقتصادي أو استقراره وبالتالي زيادة ثقة المستهلك، فمثلاً

• انخفاض الأسعار يأخذ وزناً ترجيحياً أعلى من إرتفاعها، والتخطيط لشراء سلع معمرة أيضاً يعطى وزناً ترجيحياً أعلى، وهكذا.

• حساب الرقم القياسي للمؤشر الفرعي بحساب التغير في قيمة المؤشر الفرعي المستخلص للتعرف على التغيرات التي تطرأ على الظواهر الاقتصادية محل الدراسة، والرقم القياسي هو مؤشر إحصائي (رقم نسبي) يستخدم في قياس التغير النسبي الذي طرأ على ظاهرة من الظواهر الاقتصادية أو الاجتماعية، وذلك وفقاً للأساس (الأساس هنا فترة زمنية معينة).

أ- حساب قيمة مؤشر ثقة المستهلك المركب بمدينة الرياض عن طريق:

- ضرب قيمة الرقم القياسي لكل مؤشر فرعي في الوزن المرجح له.
- تمثل مجموع هذه القيم قيمة مؤشر ثقة المستهلك المركب بمدينة الرياض.

وتجدر الإشارة أن قيمة هذا المؤشر سوف تكون ١٠٠٪ في أول استطلاع رأي (٢٠١٥م)، ثم يتم حساب التغير في قيمة المؤشر سنوياً، وسوف يكتفى في هذا الإصدار (الأول) بالتحليل الإحصائي والاقتصادي للبيانات باعتباره الإصدار الأول.

٩) سنة الأساس:

تم اعتماد سنة أساس مرجعية لمؤشر ثقة المستهلكين بمدينة الرياض عام ٢٠١٥م، وهي السنة التي نُفذ بها أول استطلاع رأي للمستهلكين.

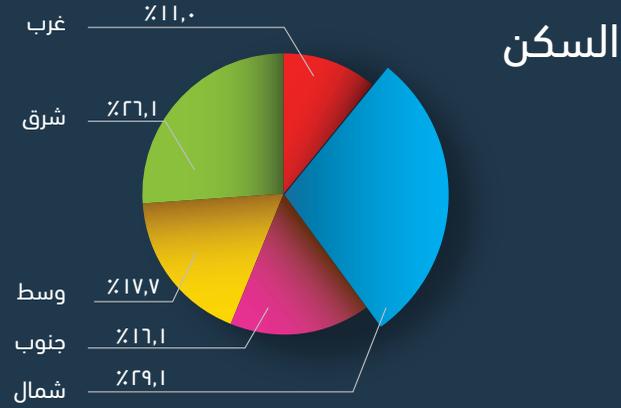


نتائج تحليل استطلاعات الرأي

أولاً: البيانات العامة لمفردات العينة

١/١ السكن:

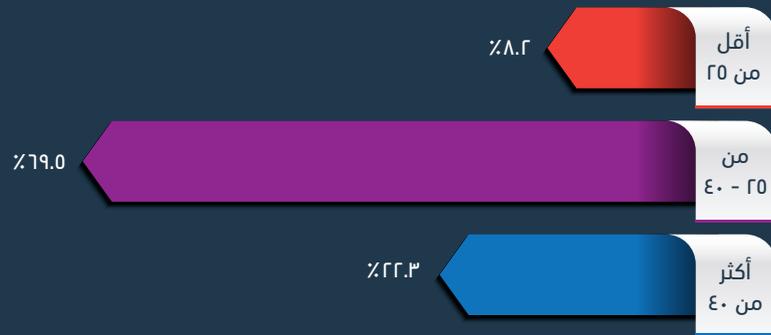
أظهرت نتائج الاستطلاع أن نحو ٢٩,١% ممن تم استطلاع رأيهم يقطنون في شمال مدينة الرياض، ٢٦,١% في الشرق، والنسبة المتبقية موزعة على باقي المناطق.



العمر

٢/١ العمر:

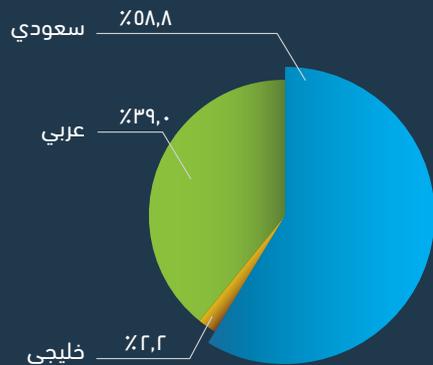
أظهرت نتائج الاستطلاع أن نحو ٦٩,٥% ممن تم استطلاع رأيهم يقعون في الفئة العمرية من ٢٥ - ٤٠ سنة، في حين أن نحو ٨,٢% يقعون في الفئة العمرية أقل من ٢٥ سنة، وهو ما يشير إلى أن أغلب العينة تقع في الفئة العمرية من ٢٥ - ٤٠ سنة.



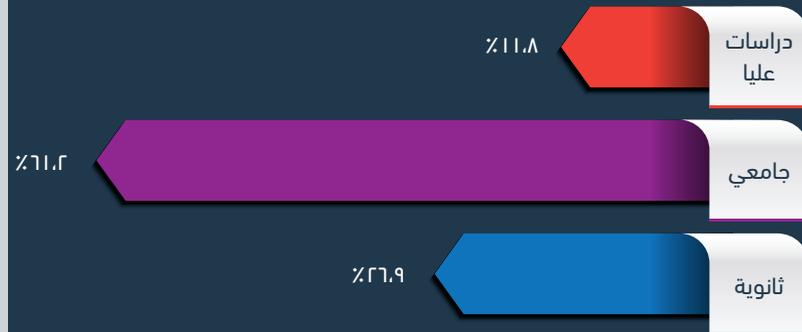
الجنسية

٣/١ الجنسية:

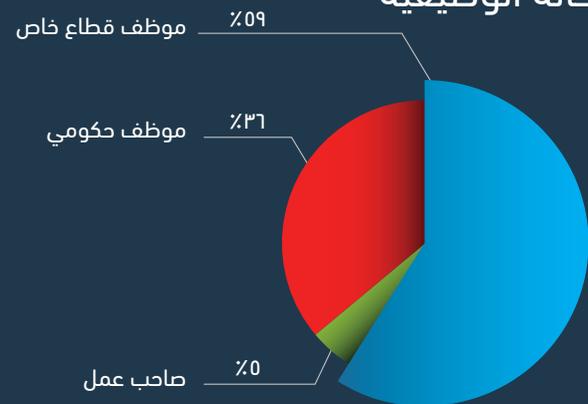
توضح النتائج أن أغلب حجم العينة كان من فئة المستهلكين السعوديين وبنسبة بلغت ٥٨,٨%، يليها فئة المستهلكين العرب بنسبة ٣٩%، ثم لفئة المستهلكين الخليجين ٢,٢%.



المستوى التعليمي



الحالة الوظيفية



الدخل الشهري



٤/١ المستوى التعليمي:

تُبين النتائج أن أغلبية من تم استطلاع آرائهم كانوا ذوي مستوى علمي جامعي وبنسبة مثلت نحو 71,2% من إجمالي حجم العينة، في حين مثلت درجة الثانوية وما دونها نحو 16,9%، والدراسات العليا نحو 11,8%.

٥/١ الحالة الوظيفية:

أظهرت نتائج الاستطلاع أن نحو 59% من إجمالي حجم العينة يعملون في القطاع الخاص، ونحو 36% في القطاع الحكومي، ونحو 5% فقط أصحاب أعمال.

٦/١ الدخل الشهري:

أظهرت نتائج الاستطلاع أن نحو 49,7% من حجم العينة يصل متوسط دخلهم الشهري من 0 آلاف إلى 10 آلاف ريال سعودي، ونحو 21,9% يصل متوسط دخلهم الشهري من 10 آلاف إلى 20 آلاف ريال سعودي، وجاءت فئة من يصل متوسط دخلهم الشهري أكثر من 20 ألف ريال في آخر القائمة بنسبة 9,3%.

ثانياً: الحالة المالية

١/٢ الوضع المالي لعام ٢٠١٥م للأسرة:

في سؤال عن تقييم الوضع المالي لعام ٢٠١٥م للأسرة، أوضحت النتائج أن نحو ٥٣,٦% يرون أن الحالة المالية تكفي فقط لتلبية المتطلبات الأساسية للأسرة، أغلب هؤلاء المجيبين من العاملين في القطاع الخاص (بما يمثل ٦٣,٢% من إجماليهم)، وأيضاً من الفئة التي يقع دخلهم من ٥ آلاف إلى ١٠ آلاف ريال (وبما يمثل ٥٢,٣% من إجماليهم)، في حين أن من يرون أن الوضع المالي للأسرة يفوق المتطلبات الأساسية للأسرة يشكلون نحو ١١% فقط من العينة، وهو ما يشير إلى وجود نظرة سلبية تميل إلى شبه الاستقرار حول الوضع المالي لعام ٢٠١٥م للأسرة.

٢/٢ مقارنة الوضع المالي لعام ٢٠١٥م للأسرة بالعام ٢٠١٤م:

في سؤال عن تقييم مقارنة الوضع المالي لعام ٢٠١٥م للأسرة بالعام ٢٠١٤م، أوضحت النتائج أن نحو ٥٩,٦% من المجيبين على هذا السؤال يرون أنه لا يوجد تغيير، في حين أن ٢٤,٩% يرون أن الوضع أفضل، ونحو ١٥,٥% يرونه أسوأ، وهو ما يشير إلى وجود نظرة مستقرة اتجهت للتحسن خلال العام ٢٠١٥م مقارنة بالعام ٢٠١٤م.

٣/٢ توقع الوضع المالي للأسرة العام ٢٠١٦م:

في سؤال عن توقع الوضع المالي لعام ٢٠١٥م للأسرة العام ٢٠١٦م، أوضحت النتائج أن نحو ٤٧,٤% من المجيبين على هذا السؤال يرون أنه لا يوجد تغيير، أغلب هؤلاء المجيبين من العاملين في القطاع الخاص (بما يمثل ٥٥,١% من إجماليهم)، في حين أن ٢٩,٦% يرون أن



الوضع المالي للأسرة مقارنة بالعام ٢٠١٤م



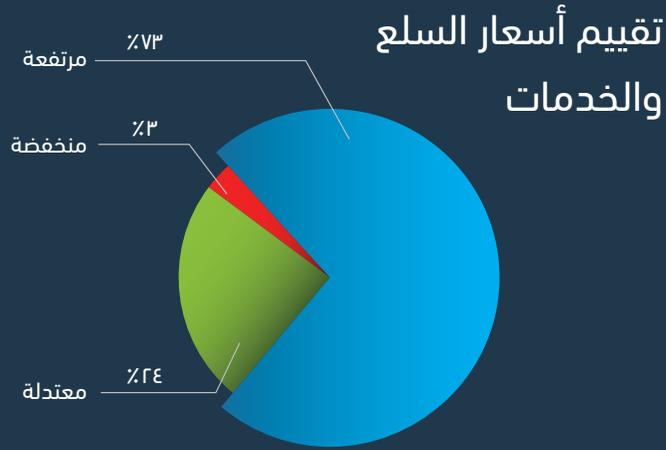
توقعك للوضع المالي للأسرة



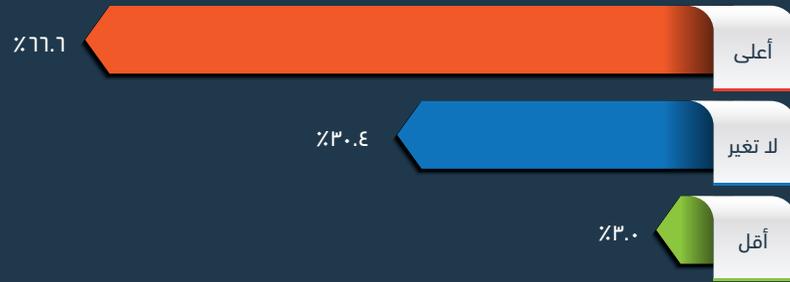
الوضع سيكون أفضل، ونحو ٢٣.٠٪ يرونه سوف يكون أسوأ، وهو ما يشير إلى توقع وجود نظرة مستقبلية تميل إلى الاستقرار ويتجه بعضها للتفاؤل خلال العام ٢٠١٦م.

٤/٢ تقييم أسعار السلع والخدمات:

في سؤال عن التقييم لعام ٢٠١٥م لأسعار السلع والخدمات، أوضحت النتائج أن نحو ٧٣٪ من المجيبين على هذا السؤال يرون أن الأسعار مرتفعة، أغلب هؤلاء المجيبين من ساكني مناطق شمال وشرق مدينة الرياض (بما يمثل ٥٧,٣٪ من إجماليتهم)، في حين أن نحو ٢٤٪ يرون أن الأسعار معتدلة، ونحو ٣٪ يرون أن الأسعار منخفضة، وهو ما يشير إلى أن ارتفاع الأسعار قد يكون سبب رئيسي في تقييم الوضع لعام ٢٠١٥م للأسرة.



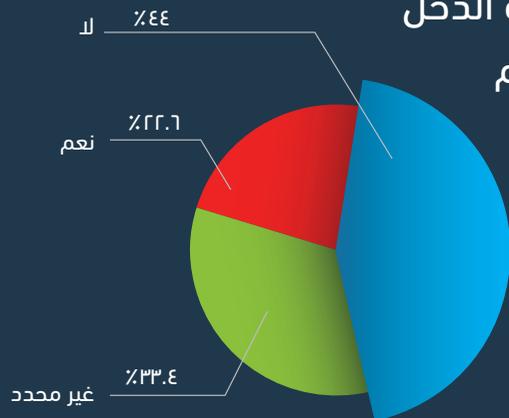
توقع تكاليف المعيشة في العام ٢٠١٦م



٥/٢ توقع مستوى تكاليف المعيشة في العام ٢٠١٦م:

في سؤال عن توقع مستوى تكاليف المعيشة في العام ٢٠١٦م مقارنة بالعام ٢٠١٥م، أوضحت النتائج أن نحو ٦٦,٦٪ من المجيبين على هذا السؤال يرون أن تكاليف المعيشة سوف ترتفع، في حين أن نحو ٣٠,٤٪ يرون أنها لن تتغير، ونحو ٣٪ يرون أنها سوف تقل، وهو ما يشير إلى أن النظرة المستقبلية لمن تم استطلاع رأيهم تتوقع ما بين ارتفاع واستقرار تكاليف المعيشة، وتميل للارتفاع.

توقع زيادة الدخل عن التضخم



٦/٢ توقع الدخل مقارنة بالتضخم في العام ٢٠١٦م:

في سؤال عن توقع زيادة الدخل في العام ٢٠١٦م بمعدلات أعلى من معدلات الارتفاع في الأسعار (التضخم)، أوضحت النتائج أن نحو ٤٤٪ من المجيبين على هذا السؤال يرون أن ارتفاع الأسعار سوف يكون أكبر من زيادة الدخل، في حين أن نحو ٢٢.٦٪ يرون أن الدخل

سوف يزيد بمعدلات أعلى من معدلات التضخم، ونحو ٣٣,٤% غير محددين في رأيهم، وهو ما يشير إلى أن النظرة المستقبلية لمن تم استطلاع رأيهم ترى أن التضخم سوف يكون أعلى من الزيادة المتوقعة في الدخل.

ثالثاً: إنفاق الأسرة

١/٣ توقع مستوى إنفاق الأسرة على الحاجات الأساسية في العام ٢٠١٦م:

في سؤال عن توقع مستوى إنفاق الأسرة على المأكل والملبس والخدمات الصحية والتعليمية والثقافية وما شابه ذلك في العام ٢٠١٦م مقارنة بما هو عليه عام ٢٠١٥م، أوضحت النتائج أن نحو ٦٤% من المجيبين على هذا السؤال يرون أن توقع زيادة هذا الإنفاق في العام ٢٠١٦م، في حين أن نحو ٣٢% يرون أنها لن تتغير، ونحو ٤% يرون أنها سوف تقل، وقد تكون هذه النتائج متصلة بنتائج السؤال السابق المتعلق بارتفاع الأسعار وبالتالي زيادة مستوى الإنفاق، ويشير ذلك إلى أن النظرة المستقبلية لأغلب من تم استطلاع رأيهم متفائل وبعضهم لديه نظرة مستقرة.

توقع مستوى الانفاق في العام ٢٠١٦م



توقع مستوى الانفاق على الترفيه



٢/٣ توقع مستوى إنفاق الأسرة على الخدمات الترفيهية في العام ٢٠١٦م:

في سؤال عن توقع مستوى إنفاق الأسرة على الخدمات الترفيهية والسفر والسياحة في العام ٢٠١٦م مقارنة بما هو عليه عام ٢٠١٥م، أوضحت النتائج أن نحو ٤٣,٧% من المجيبين على هذا السؤال يرون توقع زيادة هذا الإنفاق في العام ٢٠١٦م (منهم نحو ٦٠% سعوديين وأغلبهم ممن يقعون في فئة دخل ما بين ٥ - ١٠ آلاف ريال وبما يمثل ٥٤,٢% ممن توقعوا الزيادة)، في حين أن نحو ٣٦,٤% يرون أنها لن تتغير، ونحو ١٩,٩% يرون

أنها سوف تقل، وهو ما يشير إلى أن النظرة المستقبلية لمن تم استطلاع رأيهم تتراوح ما بين الارتفاع والاستقرار والانخفاض.

٣/٣ التخطيط لشراء سلع معمرة في العام ٢٠١٦م:

في سؤال عن التخطيط لشراء سلع معمرة مثل السيارات والحاسب الآلي والمكيفات والأثاث المنزلي وما شابه ذلك عام ٢٠١٦م، أوضحت النتائج أن نحو ٤٧.٢٪ من المجيبين على هذا السؤال يخططون لذلك، في حين أن نحو ٢٥.٤٪ لا يخططون، ونحو ٢٧.٤٪ غير محددين أو لا يعلمون.

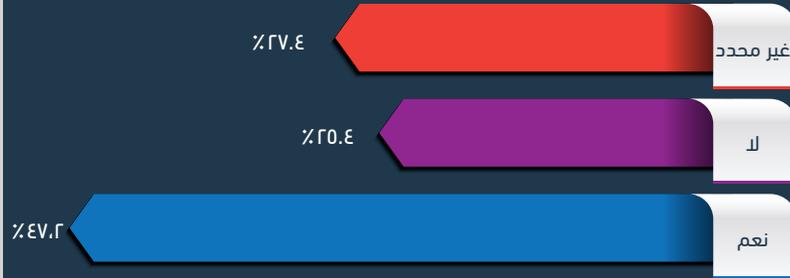
٤/٣ التخطيط لشراء عقارات في العام ٢٠١٦م:

في سؤال عن التخطيط لشراء عقارات في العام ٢٠١٦م (حيث أن القطاع العقاري يعتبر من أهم القطاعات المحركة للنشاط الاقتصادي، بالإضافة لكونه من أولويات شريحة مهمة من المستهلكين)، أوضحت النتائج أن نحو ٥٤٪ من المجيبين على هذا السؤال لا يخططون لذلك، في حين أن نحو ١٩٪ فقط يخططون (منهم نحو ٧٠٪ سعوديين)، ونحو ٢٧٪ غير محددين أو لا يعلمون. وهو ما يشير إلى توقع تباطؤ عام في حركة الاقتصاد لدى فئة كبيرة من المستهلكين.

٥/٣ مقارنة الادخار لعام ٢٠١٥م للأسرة بالعام ٢٠١٤م:

في سؤال عن تقييم وضع الادخار لعام ٢٠١٥م للأسرة مقارنة بالعام ٢٠١٤م، أوضحت النتائج أن نحو ٤٧.٥٪ من المجيبين على هذا السؤال يرون أنه لا يوجد تغيير، في حين أن

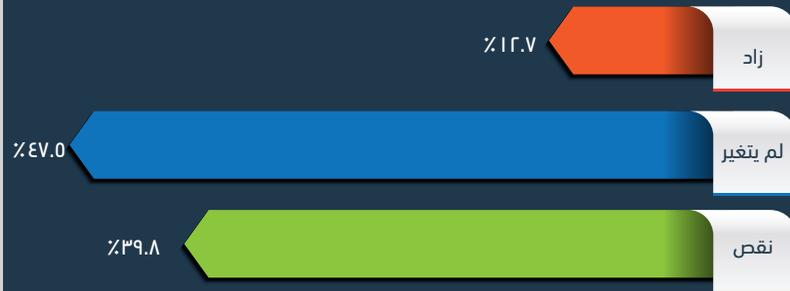
التخطيط لشراء سلع معمرة



التخطيط لشراء عقارات



تقييم ادخار الأسرة



١٢,٧٪ يرون أنه زاد، ونحو ٣٩,٨٪ يرون أنه نقص، وهو ما يشير إلى وجود نظرة مستقرة اتجهت للتناقص خلال العام ٢٠١٥م مقارنة بالعام ٢٠١٤م.

٦/٣ توقع ادخار الأسرة لعام ٢٠١٦م:

في سؤال عن توقع مستوى ادخار الأسرة في عام ٢٠١٦م مقارنة بما هو عليه عام ٢٠١٥م، أوضحت النتائج أن نحو ٥١٪ من المجيبين على هذا السؤال يرون أنه لا يوجد تغيير، أغلب هؤلاء المجيبين من العاملين في القطاع الخاص (بما يمثل ٥٨,٦٪ من إجماليهم)، في حين أن ١٧,٢٪ يرون أن الادخار سيزيد، ونحو ٣١,٨٪ يرونه سوف يكون أقل، وهو ما يشير إلى توقع وجود نظرة مستقبلية تميل إلى الاستقرار ويتجه بعضها للتشاؤم خلال العام ٢٠١٦م.

توقع مستوى الادخار



الرضا عن العمل

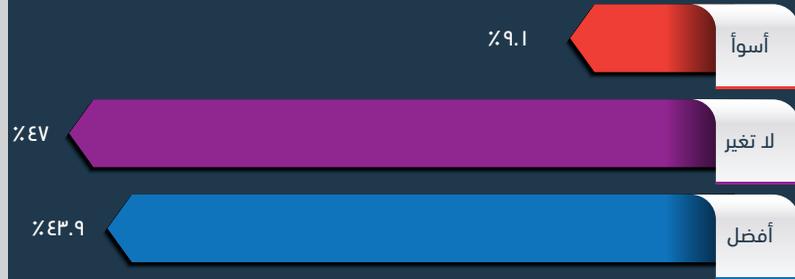


رابعاً: بيئة العمل

١/٤ مدى الرضا عن العمل:

في سؤال عن مستوى الرضا عن العمل الذي يزاوله، أوضحت النتائج أن نحو ٤٢٪ من المجيبين على هذا السؤال يرون أنهم راضون عن عملهم، أغلب هؤلاء المجيبين من موظفي القطاع الخاص (بما يمثل ٦٣,٦٪ من إجماليهم)، في حين أن نحو ٤٨٪ يرون أن عملهم مقبول، ونحو ١٠٪ يرون أنهم غير راضين عن عملهم، وتعد هذه نظرة مستقرة تميل إلى الإيجابية في مستوى الرضا عن العمل.

توقع تحسن بيئة العمل

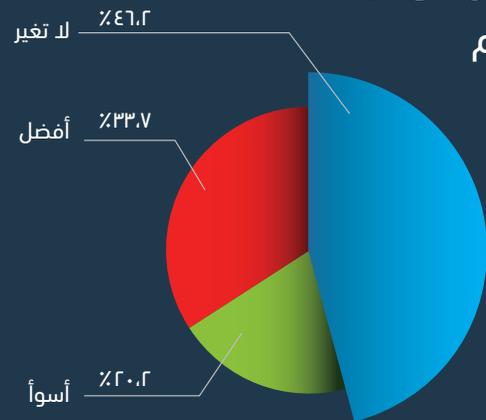


تقييم الفرص الوظيفية لعام 2010م



توقع الفرص الوظيفية

لعام 2016م



1/4 توقع مستوى بيئة العمل:

في سؤال عن توقع تحسن بيئة العمل في عام 2016م، أوضحت النتائج أن نحو 43,9% من المجيبين على هذا السؤال يتوقعون تحسن بيئة العمل، أغلب هؤلاء المجيبين من موظفي القطاع الخاص (بما يمثل 64,8% من إجماليهم)، في حين أن نحو 47% يتوقعون أنه لن يتغير، ونحو 9,1% يرون أن بيئة العمل سوف تكون أسوأ، وتعد هذه نظرة مستقبلية مستقرة تميل إلى الإيجابية في المستوى المتوقع لتحسن بيئة العمل في العام 2016م.

2/4 تقييم الفرص الوظيفية لعام 2010م المتاحة:

في سؤال عن تقييم الفرص الوظيفية لعام 2010م المتاحة، أوضحت النتائج أن نحو 10% فقط من المجيبين على هذا السؤال يرون أنها متوافرة، في حين أن نحو 11,7% يرون أنها متوافرة نوعاً ما، ونحو 23,3% يرون أنها غير متوافرة، وتعد هذه نظرة مستقرة تميل إلى التشاؤم في قلة الوظائف المتاحة حالياً، وقد يكون هذا أحد العوامل المهمة في الرضا عن العمل.

3/4 توقع إتاحة فرص وظيفية:

في سؤال عن توقع إتاحة فرص وظيفية للراغبين في العمل العام 2016م مقارنة بما هي عليه عام 2010م، أوضحت النتائج أن نحو 33,7% من المجيبين على هذا السؤال يتوقعون إتاحة فرص وظيفية بشكل أفضل، أغلب هؤلاء المجيبين من موظفي القطاع الخاص (بما يمثل 67,3% من إجماليهم)، في حين أن نحو 46,2% يتوقعون أنه لا تغيير، ونحو 20,2% أن إتاحة فرص وظيفية في العمل العام 2016م سوف تكون أسوأ، وتعد هذه

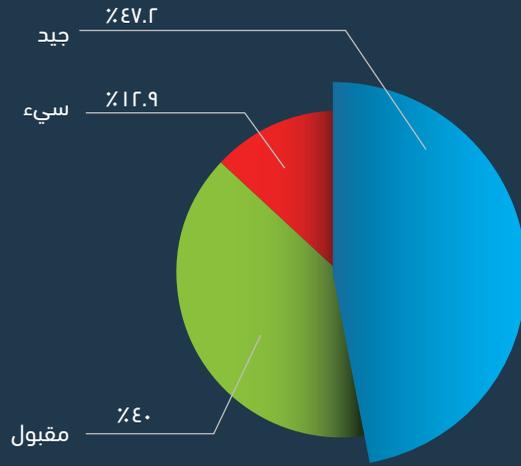
مستقبلية مستقرة تميل إلى التفاؤل في توقع إتاحة فرص وظيفية للراغبين في العمل العام ٢٠١٦م.

خامساً: الوضع الاقتصادي

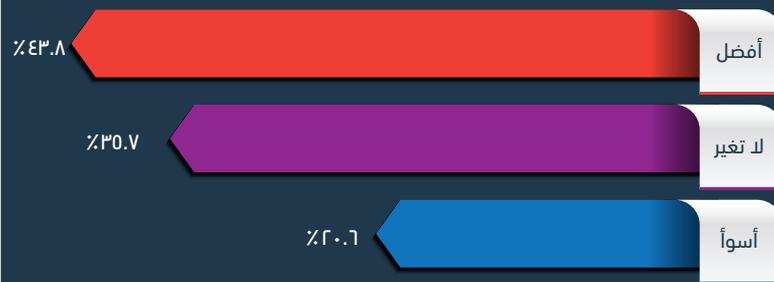
١/٥ تقييم الأداء لعام ٢٠١٥م للاقتصاد السعودي:

في سؤال عن تقييم الأداء لعام ٢٠١٥م للاقتصاد السعودي، أظهرت النتائج أن نحو ٤٧,٢٪ من المجيبين على هذا السؤال يرون أنه جيد، إذ أن أغلب هؤلاء المجيبين من ذوي الشهادات الجامعية والدراسات العليا (بما يمثل نحو ٧٦٪ من إجماليهم)، في حين أن نحو ٤٠٪ يرون أن الأداء الاقتصادي مقبول، ونحو ١٢,٩٪ يرون أنه سيء، وتعد هذه نظرة إيجابية تميل إلى الاستقرار في تقييم الأداء الحالي للاقتصاد السعودي (وذلك على الرغم من الاضطرابات السياسية والاقتصادية التي تعصف بكثير من دول العالم، وهو ما يشير إلى الثقة في أداء الاقتصاد الوطني).

تقييم الأداء الاقتصادي لعام ٢٠١٥م



توقع الأداء الاقتصادي لعام ٢٠١٦م



٢/٥ توقع أداء الاقتصاد السعودي في العام ٢٠١٦م:

في سؤال عن توقع أداء الاقتصاد السعودي في العام ٢٠١٦م، بيّنت النتائج أن نحو ٤٣,٨٪ من المجيبين على هذا السؤال يتوقعون أن يكون الأداء الاقتصادي بشكل أفضل، أغلب هؤلاء المجيبين من ذوي الشهادات الجامعية والدراسات العليا (بما يمثل نحو ٧٤,٥٪ من إجماليهم)، في حين أن نحو ٣٥,٧٪ يتوقعون أنه لا تغيير، ونحو ٢٠,٦٪ يتوقعون أن الأداء الاقتصادي سوف يكون أسوأ، وتعد هذه نظرة مستقبلية متفائلة تميل إلى الاستقرار في توقع أداء الاقتصاد السعودي في العام ٢٠١٦م.

٣/٥ مدى تشجيع الأداء لعام ٢٠١٥م للاقتصاد السعودي على بداية عمل تجاري:

في سؤال عن مدى تشجيع الأداء لعام ٢٠١٥م للاقتصاد السعودي على بداية عمل تجاري حر أو التعامل بالاسهم والاصول المالية والعقارات (ويوضح هذا السؤال تأثير تشجيع الأداء لعام ٢٠١٥م للاقتصاد على جذب الميول الاستثمارية لدى عينة البحث)، أظهرت النتائج أن نحو ٢٥,٣% من المجيبين على هذا السؤال يرون أنه مشجع، في حين أن نحو ٤٩,٦% يرون أن الأداء الاقتصادي لا يؤثر على مثل تلك القرارات، ونحو ٢٥,١% يرون أنه غير مشجع، وتعد هذه نظرة شبه مستقرة في تقييم مدى تشجيع الأداء لعام ٢٠١٥م للاقتصاد السعودي على بداية عمل تجاري.

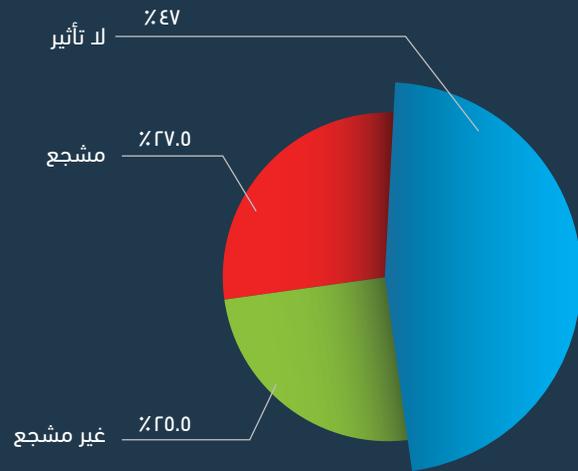
٤/٥ مدى تشجيع الأداء الاقتصادي المتوقع على بداية عمل تجاري في العام ٢٠١٦م:

في سؤال عن مدى تشجيع الأداء الاقتصادي المتوقع على بداية عمل تجاري حر أو التعامل بالاسهم والاصول المالية والعقارات، بينت النتائج أن نحو ٢٧,٥% من المجيبين على هذا السؤال يتوقعون أنه مشجع، في حين أن نحو ٤٧% يتوقعون أن الأداء الاقتصادي لا يؤثر على مثل تلك القرارات، ونحو ٢٥,٥% يتوقعون أنه غير مشجع، وتعد هذه نظرة مستقبلية مستقرة في توقع مدى تشجيع أداء الاقتصاد السعودي في العام ٢٠١٦م على بداية عمل تجاري.

جذب الوضع الاقتصادي لعام ٢٠١٥م للعمل التجاري



جذب الوضع الاقتصادي المتوقع للعمل التجاري



0/0 تقييم المستوى لعام ٢٠١٥م للخدمات الحكومية:

في سؤال عن تقييم المستوى لعام ٢٠١٥م للخدمات الحكومية ودورها في خدمة المواطنين وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدولة، أظهرت النتائج أن نحو ٤٤,٣% من المجيبين على هذا السؤال يرون أنه دور جيد، أغلب هؤلاء المجيبين من موظفي القطاع الخاص وأصحاب الأعمال (بما يمثل نحو ٧٨,٤% من إجماليهم)، في حين أن نحو ٤٤,١% يرون أنه دور مقبول، ونحو ١١,٥% يرون أنه سيء، وتعد هذه نظرة إيجابية تميل إلى الاستقرار في تقييم المستوى لعام ٢٠١٥م للخدمات الحكومية ودورها في خدمة المواطنين وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدولة.

٦/٥ توقع مستوى الخدمات الحكومية في العام ٢٠١٦م:

في سؤال عن توقع مستوى الخدمات الحكومية ودورها في خدمة المواطنين وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدولة في العام ٢٠١٦م، بيّنت النتائج أن نحو ٥٣,٨% من المجيبين على هذا السؤال يتوقعون أن يكون مستوى الخدمات الحكومية بشكل أفضل، في حين أن نحو ٣٨,٣% يتوقعون أنه لا تغيير، ونحو ٧,٩% يتوقعون أن المستوى سوف يكون أسوأ، وتعد هذه نظرة مستقبلية متفائلة في توقع مستوى الخدمات الحكومية في العام ٢٠١٦م.

تقييم مستوى الخدمات الحكومية لعام ٢٠١٥م



توقع مستوى الخدمات الحكومية في العام ٢٠١٦م



خلاصة النتائج

الأوزان الترجيحية	النتائج	السؤال	الحالة
37,7%	وجود نظرة سلبية تميل إلى شبه الاستقرار حول الوضع المالي لعام 2010م للأسرة	الوضع المالي لعام 2010م للأسرة	الحالة المالية
54,7%	وجود نظرة مستقرة اتجهت للتحسن خلال العام 2010م مقارنة بالعام 2014م.	مقارنة الوضع المالي لعام 2010م للأسرة بالعام 2014م	
53,3%	وجود نظرة مستقبلية تميل إلى الاستقرار ويتجه بعضها للتفاؤل.	توقع الوضع المالي للأسرة العام 2016م	
25,7%	نحو 73% من المجيبين على هذا السؤال يرون أن الأسعار مرتفعة.	تقييم أسعار السلع والخدمات	
31,9%	وجود نظرة مستقبلية تتوقع ما بين ارتفاع واستقرار تكاليف المعيشة، وتميل للارتفاع.	توقع مستوى تكاليف المعيشة في العام 2016م	
39,3%	وجود نظرة مستقبلية مستقرة، وتميل لعدم التحديد.	توقع الدخل مقارنة بالتضخم في العام 2016م	
40,4%	نظرة شبه مستقرة	المتوسط العام	
80,3%	وجود نظرة مستقبلية أغلبها متفائل وبعضهم لديه نظرة مستقرة.	توقع مستوى إنفاق الأسرة على الحاجات الأساسية في العام 2016م	إنفاق الأسرة
71,9%	وجود نظرة مستقبلية تتراوح ما بين الارتفاع والاستقرار والانخفاض.	توقع مستوى إنفاق الأسرة على الخدمات الترفيهية في العام 2016م	
71,0%	نحو 47,3% من المجيبين على هذا السؤال يخططون.	التخطيط لشراء سلع معمرة في العام 2016م	
32,6%	نحو 54% من المجيبين على هذا السؤال لا يخططون.	التخطيط لشراء عقارات في العام 2016م	
36,4%	وجود نظرة مستقرة اتجهت للتناقص خلال العام 2010م مقارنة بالعام 2014م.	مقارنة الادخار لعام 2010م للأسرة بالعام 2014م	
42,7%	وجود نظرة مستقبلية تميل إلى الاستقرار ويتجه بعضها للتشاؤم.	توقع ادخار الأسرة العام 2016م	
52,0%	نظرة مستقرة	المتوسط العام	

الأوزان الترجيحية	النتائج	السؤال	الحالة
٪٦٥,٨	وجود نظرة مستقرة تميل إلى الإيجابية.	مدى الرضا عن العمل	بيئة العمل
٪٦٧,٤	وجود نظرة مستقبلية مستقرة تميل إلى التفاؤل	توقع مستوى بيئة العمل	
٪٤٥,٩	وجود نظرة مستقرة تميل إلى السلبية في قلة الوظائف المتاحة لعام ٢٠١٥م.	تقييم الفرص الوظيفية لعام ٢٠١٥م المتاحة	
٪٥٦,٨	وجود نظرة مستقبلية مستقرة تميل إلى التفاؤل.	توقع إتاحة فرص وظيفية في العام ٢٠١٦م	
٪٥٩	نظرة مستقرة تميل إلى الإيجابية	المتوسط العام	
٪٦٧,٢	وجود نظرة إيجابية تميل إلى الاستقرار.	تقييم الأداء لعام ٢٠١٥م للاقتصاد السعودي	الوضع الاقتصادي
٪٦١,٦	وجود نظرة مستقبلية إيجابية تميل إلى الاستقرار.	توقع أداء الاقتصاد السعودي في العام ٢٠١٦م	
٪٥٠,١	وجود نظرة شبه مستقرة في تقييم مدى تشجيع الأداء لعام ٢٠١٥م للاقتصاد السعودي على بداية عمل تجاري.	مدى تشجيع الأداء لعام ٢٠١٥م للاقتصاد السعودي على بداية عمل تجاري	
٪٥١,٠	وجود نظرة مستقبلية مستقرة في توقع مدى تشجيع أداء الاقتصاد السعودي في العام ٢٠١٦م على بداية عمل تجاري.	مدى تشجيع الأداء الاقتصادي المتوقع على بداية عمل تجاري في العام ٢٠١٦م	
٪٦٦,٤	وجود نظرة إيجابية تميل إلى الاستقرار.	تقييم المستوى لعام ٢٠١٥م للخدمات الحكومية	
٪٧٢,٩	وجود نظرة مستقبلية إيجابية.	توقع مستوى الخدمات الحكومية في العام ٢٠١٦م	
٪٦١,٥	نظرة مستقرة تميل إلى الارتفاع	المتوسط العام	
٪٥٣,٤	نظرة شبه مستقرة	المتوسط العام للمؤشر	
٪٤٨,٢	نظرة مستقرة تميل إلى السلبية	المتوسط العام لتقييم الوضع لعام ٢٠١٥م	
٪٥٥,٣	نظرة مستقبلية مستقرة تميل إلى التفاؤل	المتوسط العام للنظرة المستقبلية	

الخاتمة:

أظهر الاستطلاع أن الثقة العامة للمستهلكين بالأوضاع المالية والاقتصادية شبه مستقرة (٥٣,٤٪)، ويُعد ذلك انعكاساً لنظرتهم المستقرة التي تميل إلى السلبية في تقييم الوضع لعام ٢٠١٥م (٤٨,٢٪)، ورؤيتهم المستقبلية المتوقعة والتي تتسم بالاستقرار وتميل للتفاؤل في المستقبل (٥٥,٣٪).

وفيما يتعلق بالحالة المالية للأسرة، فقد أظهرت نتائج الاستطلاع بخصوص تقييم الوضع المالي لعام ٢٠١٥م للأسرة أن نحو ١١٪ من إجمالي العينة يرون أن الحالة المالية تفوق المتطلبات الأساسية للأسرة، وأن نحو ٢٤,٩٪ يرون أن الوضع المالي لعام ٢٠١٥م للأسرة أفضل مما كان عليه مقارنة بالعام ٢٠١٤م، ونحو ٢٤٪ يرون أن الأسعار معتدلة، وبخصوص الوضع المالي المتوقع للأسرة فقد أوضحت النتائج أن نحو ٢٩,٦٪ من العينة يتوقعون أن الوضع المالي المتوقع للأسرة سيكون أفضل، وأن نحو ٣٠,٤٪ يتوقعون أن مستوى تكاليف المعيشة في العام ٢٠١٦م مقارنة بالعام ٢٠١٥م لن تتغير، وأن نحو ٣٠,٤٪ يتوقعون أن زيادة الدخل في العام ٢٠١٦م بمعدلات أعلى من معدلات الارتفاع في الأسعار (التضخم) لن يتغير.

وفيما يتعلق بإنفاق الأسرة، فقد أوضحت النتائج بخصوص تقييم الإنفاق لعام ٢٠١٥م للأسرة أن نحو ١٢,٧٪ من إجمالي العينة يرون زيادة الادخار لعام ٢٠١٥م للأسرة مقارنة بالعام ٢٠١٤م. وبخصوص الوضع المتوقع لإنفاق الأسرة فقد بينت النتائج أن نحو ٦٤٪ من حجم العينة يتوقعون زيادة الإنفاق على المأكل والملبس والخدمات الصحية والتعليمية والثقافية وما شابه ذلك في العام ٢٠١٦م، ونحو ٤٣,٧٪ يتوقعون زيادة الإنفاق على الخدمات الترفيهية والسفر، ونحو ٤٧,٣٪ يخططون لشراء سلع معمرة مثل السيارات والحاسب الآلي والمكيفات والأثاث المنزلي، في حين أن نحو ١٩٪ فقط يخططون لشراء عقارات في العام ٢٠١٦م، وأن ١٧,٢٪ يتوقعون أن الادخار سيزيد.

وفيما يتعلق بالحالة الوظيفية، فقد أوضحت النتائج بخصوص التقييم لعام ٢٠١٥م للحالة الوظيفية أن نحو ٤٢٪ من إجمالي حجم العينة راضون عن عملهم، وأن نحو ١٥٪ فقط يرون أن الفرص الوظيفية الحالية المتاحة متوافرة. وبخصوص الحالة الوظيفية المتوقعة، فقد أظهرت النتائج أن نحو ٤٣,٩٪ من العينة يتوقعون تحسن بيئة العمل، وأن نحو ٣٣,٧٪ يتوقعون إتاحة فرص وظيفية في العام ٢٠١٦م بشكل أفضل.

وفيما يتعلق بالوضع الاقتصادي، فقد أوضحت النتائج بخصوص التقييم لعام ٢٠١٥م للوضع الاقتصادي أن نحو ٤٧,٢٪ من العينة يرون أن الأداء لعام ٢٠١٥م للاقتصاد السعودي جيد، ونحو ٢٥,٣٪ يرون أن الأداء لعام ٢٠١٥م للاقتصاد مشجع على بداية عمل تجاري حر أو التعامل بالاسهم والاصول المالية والعقارات، كما أن نحو ٤٤,٣٪ يرون أن المستوى لعام ٢٠١٥م للخدمات الحكومية ودورها في خدمة المواطنين وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدولة جيد. وبخصوص الوضع الاقتصادي المتوقعة فقد أظهرت النتائج أن نحو ٤٣,٨٪ من العينة يتوقعون أن الأداء المستقبلي للاقتصاد السعودي سوف يكون بشكل أفضل، ونحو ٢٧,٥٪ يتوقعون أن الأداء المستقبلي للاقتصاد مشجع على بداية عمل تجاري حر أو التعامل بالاسهم والاصول المالية والعقارات، كما أن نحو ٥٣,٨٪ يرون أن المستوى المتوقع للخدمات الحكومية ودورها في خدمة المواطنين وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدولة سوف يكون أفضل.

riyadhchamber

